حذرت وزارة التخطيط من تصاعد أعداد العاطلين عن العمل بشكل يدعو الى القلق والخوف على مصير العديد من الشباب الباحثين عن فرص للعمل والعيش الكريم، والخوف من ان تتلقفهم عصابات الإرهاب ويضيعوا في شوارع الجريمة والمخدرات.. فنخسرهم كطاقة واعدة وهذا هو المهم ومع ان مشكلة البطالة هي مشكلة تكاد تشترك فيها كل دول العالم غير ان تأثيراتها تختلف من بلد الى آخر، مثلما ان أسبابها تتباين بحسب ما يمتلكه البلد من ثروات وإمكانات والا هم كيفية استغلالها، ويتفق المتخصصون أنها تفاقمت في العراق بسبب تضافر عوامل متعددة من بينها غياب الستراتيجيات الوطنية للحد من هذه الظاهرة المؤسفة و الركود الاقتصادي حتى بات وجودها وزيادة نسبها، يؤرق المسؤولين والسياسيين هناك علاوة على الاقتصاديين والمختصين بقضايا التنمية، خاصة اذا ما أصبحت ظاهرة كما هو الحال في العراق.

فقد تعمقت البطالة بعد غزو الكويت وما ترتب عليه من أثار سلبية دفعنا نحن كمواطنين ثمنها باهظاً وربما من ابرز تلك الأثار الحظر النفطي وتجاري لمدة زادت على ١٣ سنة، الذي أوصل البلاد الى نتائج كارثية في المجالات كافة، وازداد الأمر سوءاً بعد سقوط النظام وحل الوزارات والمؤسسات الأمنية مما خلف أعداداً كبيرة من العاطلين، حددته وزارة التخطيط مؤخرا ب٢٥٪ من القوى العاملة، فيما أشارت الجهات غير الرسمية والدولية أنها بنسبة ٦٠-٧٠٪، وأياً كانت النسب، الا ان الواقع يشير لوجود خلل اقتصادي واجتماعي يجب تداركه قبل فوات الأوان.. ويعد ملف البطالة من أصعب الملفات التي تواجه الحكومة المقبلة، والذي نتمنى إيجاد المعالجات الواقعية لها.

تصوير/ ادهم يوسف
سها الشيخلي

بعد إعلان وزير التخطيط عن نسبة ٢٥٪ للبطالة لهذا العام

قلق حكومي متزايد لارتفاع نسب البطالة..!

الركود الاقتصادي

تعد ظاهرة البطالة المتفشية بين الشباب وخاصة الذكور الذين يمثلون قطاعات واسعة من القادرين على العمل، في مقدمة القضايا التي ينبغي حلها فانتشار البطالة من شانه ان يولد الكثير من المشاكل منها المباشرة وغير المباشرة، فالبطالة تحرم أصحابها من تامين متطلبات الحياة اليومية الكريمة وتولد لدى العاطل شعوراً بهامشية دوره في الحياة، وعندما تتفشى البطالة تصبح من اخطر المشاكل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تواجه البلاد واستقرار المجتمع، فضلا عن ذلك تضعف القدرة الشرائية للمواطنين مما ينعكس على أنشطة الإنتاج والتجارة، وبالتالي تسهم في تعميق حالة الكساد والركود الاقتصادي والى جانب ذلك فان البطالة تؤسس لظهور أرضية مناسبة لانتشار حالات انعدام الشعور بالمسؤولية الشخصية والوطنية، وتهيئ الأجواء لعصابات القتل والجريمة والانجراف في مخططات إرهابية حيث تدل المؤشرات على ان الإرهابيين يعتمدون على العاطلين عن العمل في تنفيذ اعمالهم الإرهابية وقد أثبتت الأحداث ان وراء اغلب العمليات الإرهابية والسطو هم العاطلون عن العمل.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

شكك وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الأستاذ دارا حسن رشيد بالنسبة التي نشرتها وزارة التخطيط وهي ٢٥٪ وقال:

- ليس من المعقول ان ترتفع نسبة البطالة الى هذا الحد! فليس بالضرورة ان يكون المتقدم للعمل عاطلا بنسبة ١٠٠٪ فقد يكون لديه عمل ويريد ان يعمل في مجال آخر، وهناك ملاحظة أود ذكره وهي، فليس كل الخريجين عاطلين عن العمل، لكنهم يريدون ان يعملوا باختصاصهم، وبشكل عام قد يكون العاطلون من كل تلك النسبة ٥٠٪، اما عن استيعاب الخريجين وزجهم في العمل عن طريق التعيينات فيوضح وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان الدولة أوقفت التعيينات في هذا العام ٢٠١٠ لعدم المصادقة على الدائرة الخاصة بتوزيع الخريجين وهي دائرة (مجلس الخدمة)، وقد ضمت ميزانية عام ٢٠١٠ درجات تعيين بحدود ١٥٥ الف شخص، ولكن لم يتم تعيين احد من الخريجين لعدم موافقة البرلمان على الهيكل الإداري لمجلس الخدمة وتوقف ذلك المشروع.

وعن خطط الوزارة للحد من بطالة الخريجين وغيرهم أشار الى ان الوزارة لحد عام ٢٠٠٩ وقبلها اعتمدت برنامج القروض الصغيرة وقد تم مساعدة ١٨٠ الف عاطل عن العمل بتقديم القروض الصغيرة لهم لإعانتهم على العمل، كما ان من برامج الوزارة إعطاء إعانات للعائلة التي يعاني معيلها من البطالة بتقديم مبلغ إعانة قدرها ١٢٠ الف دينار للعائلة التي تضم ٦ أفراد، اما اذا كان العاطل شخصا واحدا فتقدم له الوزارة إعانة قدرها ٥٠ الف دينار، كما تقدم مبلغ ١٠٠ الف دينار للمرأة الأرملة، وهي إجراءات مساعدة وليست كافية.

أما عن برامج التشغيل التي تعتمدها الوزارة للحد من ظاهرة البطالة أكد الأستاذ دارا ان للوزارة (٢٢) مركز تشغيل في عموم العراق، وفي بغداد هناك (١١) مركزاً للتدريب والتشغيل، كما لدينا ٢٤ مركزاً مهنياً للتدريب في بغداد والمحافظات، منها محافظات كربلاء، الديوانية، بابل، حيث تجرى عمليات تدريب مهني على ورش متنوعة منها (النجارة، الحدادة، الخراطة، الخياطة، الحلاقة، الحاسوب)، إضافة الى تعلم اللغة الانكليزية، وأكد الأستاذ رشيد عن فتح الوزارة ورش خاصة بالنساء الأرامل، ويتم علاوة على التدريب المهني صرف مبلغ ٥ الاف دينار كأجور نقل، وهناك دورات لمدة ٦ أشهر وأخرى لمدة شهرين حسب الاختصاصات، ولدينا تعاون مع منظمات دولية منها منظمة الهجرة الدولية (IOM) ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة اليونيدو للصناعات الحرفية ويتم صرف مبلغ ١٠ دولارات للمستفيد مع هدية تضم المستلزمات المهنية التي تدرب عليها، وأشار الى ان أهم مشروع قمنا به هو مشروع سياسة التشغيل الوطنية بالتعاون مع منظمة العمل وأساتذة من الجامعات العراقية وشكلنا فرق عمل مختلفة واعددنا دراسات مع أساتذة وخبراء، وتوصلنا الى حقيقة ان يشارك الجميع في هذه الحملة الوطنية للحد من ظاهرة البطالة بما فيهم المنظمات، البرلمان، الحكومة، وخلص الأستاذ رشيد الى القول ان البطالة بحاجة الى حل جذري والى تفعيل دور القطاع الخاص وتنشيط خطط الاستثمار، فالبطالة سلاح ذو حدين إهماله يؤدي الى انهيار المجتمع ورعايته الى ازدهاره.

خريجون على الرصيف

يشير الدكتور موفق عبد الرضا أستاذ مادة الاقتصاد في الجامعة الى ان المتتبع للشأن الاقتصادي العراقي يرى ان سنوات السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات لم تشهد بطالة حقيقية، الا ان ظروف الحصار وتداعياته ساهمت في ارتفاع نسبة البطالة الى ١٣,٥٪ في عام ١٩٩٧ وكانت النسبة بين الذكور قد وصلت الى ١٥٪ في حين لم تتعد بين الإناث عن ٦٪ خلال السنة المذكورة، غير ان الوضع تفاقم بعد عام ٢٠٠٣ حيث ضاعفت تداعيات التغير من مشكلة البطالة لتصبح ظاهرة خطرة تهدد المجتمع العراقي في معظم شرائحه العمرية والطبقية والمهنية وهذا ما يؤسف له.

وأضاف: لقد طالت البطالة ليس فقط الفئات ذات التعليم المحدود وإنما شريحة واسعة شملت خريجي الجامعات والدراسات العليا وكانت أرصفة البطالة تعج بالخريجين الذين يقفون وراء (جنابر) لبيع السكائر أو الصحف، ففي الشورجة كنا نشاهد أصحاب البسطيات (الجنابر) غالبا ما يحملون شهادات عليا في العلوم او الاقتصاد او سواق (كيا او كوستر) لديهم بكالوريوس هندسة نفط او هندسة كهرباء (فما أحوجنا لمثل هذه الاختصاصات).

> اعتماد الإرهابيين على العاطلين في تنفيذ مخططاتهم الإرهابية

ويعود السبب في ذلك الى شل حركة النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لما دمرته الحرب للبنى التحتية وما تبعها من اعمال تخريب لجميع الممتلكات العامة، الأمر الذي أدى الى تدهور القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها قطاعا النفط والصناعة، وتوقفت معظم المشاريع الصناعية التي تمتلكها الدولة والبالغة نحو ١٩٢ شركة عامة كبيرة وانخفاضا كبيرا في القدرات الإنتاجية النفطية نتيجة قدم المنشات النفطية وحاجتها الى التطور والإصلاح، إضافة الى ما تتعرض له من عمليات تخريبية كبيرة ومستمرة الأمر الذي جعل مواصلة النشاط الاقتصادي يواجه صعوبات كبيرة لاسيما النشاط الإنتاجي منه، هذه الفوضى الاقتصادية عمقت الخلل في هيكلية الاقتصاد العراقي وشلت نشاطه، حيث لم يستطع ان يحافظ على القوى العاملة فيه، فكيف يمكنه خلق فرص عمل إضافية للشرائح الجديدة الداخلة الى سوق العمل مما زاد من تفاقم ظاهرة البطالة حل عدد كبير من شركات ومعامل القطاع العام وتوقف الإنتاج المحلي.

الخصخصة والقطاع العام

ويواصل الدكتور عبد الرضا حديثه عن مشكلة البطالة فيقول:

- ساهمت الخصخصة الموجهة الى القطاع العام في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم النتائج السلبية المباشرة على مستلزمات وشروط العمل وعرقلة وتخريب الدورة الإنتاجية الاقتصادية، وغطى الإنتاج المحلي ٢٠٪ فقط من الطلب الداخلي على السلع للمستهلكين عام ٢٠٠١، وارتفعت البطالة الى مستويات قدرت آنذاك بـ٦٠٪من إجمالي القوى العاملة في حين هبط صافي الدخل القومي الى ثلث ما كان عليه في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم وقامت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عام ٢٠٠٠ بتخطيط يشمل تشغيل (١٥٠) الف شاب في الخدمات والوظائف الحكومية، لكنها لم تنجح حتى نهاية العام المذكور من تشغيل سوى (٢٠) الف شاب، ومع الهبوط الحاد للرواتب وتدني الأجور فقد أصبح دخل الفرد العراقي ٣ دولارات شهرياً، مما زاد في عدد المهاجرين الذين تركوا البلاد للعمل في الدول المجاورة او طلب اللجوء السياسي في بلدان العالم الأخرى.

وهناك أخطاء ساهمت في تفاقم نسب البطالة منها: حل الجيش العراقي الذي كان يستوعب ٥٠٠ ألف شخص متطوع إضافة الى نحو ٢٥٠ الف جندي مكلف يستوعبهم الجيش لمدة سنوات ما يؤخر الفئة سنويا من الدخول الى سوق العمل.

وفي ضوء هذه السياسة في إدارة العراق بعد الاحتلال من قبل بريمر تفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمعيشية سوءا، وكانت سببا في ارتفاع معدلات البطالة وزيادة العنف وتردي الوضع الأمني، لذلك نجد ان البطالة تفاقمت بعد الاحتلال وتداعياته لتصبح ظاهرة واسعة طالت معظم شرائح المجتمع، بسبب التهجير وهروب الرأس مال الى الخارج.

> الركود الاقتصادي أهم أسباب تفشي ظاهرة البطالة ولا حلول في الأفق

ويوضح الدكتور عصام عبد الباري أستاذ العلوم السياسية ان التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تشير كذلك الى ان البطالة أصبحت مشكلة خطرة بسبب ارتفاع نسبتها الى نحو ١و٢٨٪ من إجمالي القوى العاملة، وان غالبية العاطلين هم من فئة الشباب حيث ينتمي ١٢,٣٪ من العاطلين الى الفئة العمرية ١٥-١٩ سنة وان ٧٢٪ من العاطلين ينتمون الى الفئة العمرية ٢٠-٢٤ سنة، كما ان البطالة لا تقتصر على القوى العاملة الداخلة الى سوق العمل ولم تجد عملاً وإنما هناك البطالة الناقصة الناجمة عن انخفاض ساعات العمل (بدوام جزئي) او البطالة الناجمة عن عدم توافق بين المهارات والعمل، كذلك البطالة الناقصة الناجمة عن توقف العديد من المشروعات الصناعية بسبب عدم قدرة هذه المشاريع بالعمل بالطاقات التشغيلية الكاملة بسبب عدم توفر الطاقة المطلوبة للعمل لاسيما المشاريع العامة المملوكة للدولة وان هذه الأنواع من البطالة الناقصة تشكل هدراً في استثمار القوى العاملة الوطنية، وقد شكلت هذه البطالة في العام ٢٠٠٣ نحو ٥و٢٣ ٪ من إجمالي القوى العاملة، وترتفع البطالة الناقصة بين النساء لتصل الى نسبة ٤٠,٢٪، وإذا ما أضيفت البطالة الناقصة الى البطالة الطبيعية فتصبح البطالة ظاهرة خطرة يصعب احتواؤها إذا ما استمرت البرامج التنموية وإعادة بناء البنى التحتية تسير بخطوات بطيئة.

> وكيل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية: يشكك بالنسبة المنشورة من قبل وزارة التخطيط

وعن البطالة بين الشباب يحدثنا الدكتور ضياء السامر (اختصاص علم الاجتماع) قائلاً:

- تعد البطالة بين الشباب اخطر ما يمكن ان يواجهه المجتمع من تداعيات لظاهرة البطالة، حيث ان تعطيل هذه الفئة الأكثر نشاطاً من الفئات العمرية الأخرى المساهمة بعملية البناء، كما ان بقاء هذه الفئة عاطلة عن العمل قد يدفع بها الى القيام بأعمال مخالفة للقانون، لاسيما في ظل ظروف مثل العراق الذي يعاني من الاعمال المسلحة طوال السنوات الماضية.

وتشير الإحصائيات الرسمية الى ان البطالة بين الشباب ضمن الفئة العمرية (١٥-٢٤) قد شكلت في عام ٢٠٠٨ نسبة كبيرة بلغت نحو ٥٠,٥٪ من إجمالي العاطلين عن العمل، أي ان أكثر من نصف العاطلين هم من فئة الشباب الذين يمثلون نحو ٢٨-٣٠٪ من إجمالي قوة العمل، وهذا ما يؤكد أهمية الشباب في قوة العمالة الوطنية، وتشير البيانات التي توزع العاطلين على الفئات العمرية حيث توضح هذه البيانات ان أكثر من ٩٠٪ من القوة النشطة للفئات العمرية والأكثر عطاء من الفئات اللاحقة.

ومن حيث المستوى التعليمي للفئات العاطلة عن العمل فقد أشار المسح الذي أجرته وزارة التخطيط للبطالة في العراق لعام ٢٠٠٨ الى ان معظم العاطلين هم من محدودي التعليم، حيث ان ٨٠,٥٪ من العاطلين هم من حملة شهادات الإعدادية فما دون، الأمر الذي يعكس محدودية الفرص التي يمكن ان تتاح لهؤلاء العاطلين لان أصحاب الشهادات الجامعية تقوم الدولة بتعيينهم، أما الشهادات الدنيا فلا يمكن إيجاد فرص عمل لهم الا من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية، لاسيما الخاصة منها التي تتطلب عمالة محدودة التعليم في كثير من مفاصل العمل.

شبكة الحماية

وأكد مسؤول في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية (رفض ذكر اسمه) ان ما تقدمه شبكة الحماية الاجتماعية لا يرتقي الى حل مشكلة العاطلين حيث أكدت الحقائق ان الفساد الإداري والمالي قد قوض عمل هذا الإجراء الإنساني وان اغلب المسجلين والمستفيدين هم من موظفي الوزارة، على الرغم من تسجيل مليوني مستفيد من شبكة إعانة الفئات الفقيرة حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وان عدد المسجلين كعاطلين عن العمل خلال العام الماضي بلغ ٢٦٣ الفاً و٤٣٣ عاطلاً منهم ٢٢٩ الفاً و٣٧٤ من الذكور و٣٨ الفاً و٥٩ من الإناث وقد تم تشغيل ١٤ الفاً و٤٩٦ منهم وبذلك يبلغ إجمالي المسجلين في قاعدة البيانات في بغداد والمحافظات للفترة من ٢٠٠٣ ولغاية ٢٠٠٨/١٢/٣١ مليونين و٩٢٣ الفاً و١١٨ عاطلاً عن العمل تم تشغيل ٢٣٨ الفاً و٦٣٠ منهم في مهن مختلفة في القطاعين الحكومي والخاص.

وأوضح المصدر ان إقرار مجلس النواب لقانون الاستثمار الذي ينصب على تشغيل ٥٠٪ من العراقيين في أي مشروع من المشاريع الاستثمارية سيساهم بشكل ايجابي على القضاء على البطالة.

وفي الوقت الذي رفض فيه المصدر تقديم إحصائية رسمية حول نسبة البطالة توقع ان البلد سيشهد تنفيذ مشاريع عملاقة في الأشهر المقبلة وسيحتاج الى كوادر مهنية وهذا الأمر سيعمل على توفير فرص عمل للعاطلين وامتصاص البطالة.

منظمات المجتمع المدني

منظمة شباب العراق وهي إحدى منظمات المجتمع المدني الذي تتخذ من بغداد مقراً لها قال احد أعضائها ظافر الاعرجي: اننا نعاني من أزمة كبيرة بسبب قلة فرص العمل مع العلم ان الدستور قد كفل العمل لجميع المواطنين، لكننا نجد ان اغلب التعيينات في دوائر الدولة باتت تجري تحت عناوين المحسوبية والانتماءات الحزبية، ما أدى الى امتهان الشباب أعمالاً حرة كبيع السكائر والملابس ومهن أخرى قد لا تتناسب وتحصيلاتهم العلمية التي تؤهلهم لإشغال وظائف مهمة.

وأشار الى ان البطالة بلغت في العراق في إحصائية أولية نحو ٤٠٪ من مجموع سكان الشعب العراقي، ووجه الاعرجي اللوم الى الدوائر المعنية ومنها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

ولكن هل تتحمل هذه الوزارة وحدها مسؤولية هذه الظاهرة، أم ان الأمر يحتاج الى تضافر جهود عدد غير قليل من المؤسسات لتنشيط واقع الاستثمار، الذي يحتاج الى وضع امن يشجع أصحاب رؤوس الأموال المحلية او العربية او الدولية على تنفيذ مشاريع تمتص جزءاً من البطالة.

ما نتمناه ان يتحول القلق الحكومي الى فعل ملموس يؤشر لجدية معالجة هذه المشكلة.